

فهرس الفوائد العلمية

التوحيد	٢٢١ ٦٣٢ (ع)
٨/١	أشرف العلوم علم التوحيد
٦/١	فضل لا إله إلا الله
٣٠٠/١	الكلمة الطيبة كلمة التوحيد
١٣/١	شعار المفلحين
٤٦٩/١	✓ كلمة أولها شرك وآخرها إيمان
٣٠٣ - ٣٠٢/١	سقي التوحيد بالعلم
٢٨١/١	✓ الكافر أضلّ من البهيمة
٢٧٦/١	✓ من اتخذ أولياء من دون الله أشرك
٢٢٨/١	✓ أكبر الكبائر الشرك بالله
٨٣ ، ٧٣/١	القول على الله بغير علم
٢٦٩/١	إنكار الكفار لرسالات الرسل
٣٠٢/١	الإيمان يخلق، والأمر بتجديد الإيمان
	التنازع في بعض المسائل الفقهية لا يخرج عن الإيمان إذا
٩٢/١	ردّ الفقهاء ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله
٩١/١	لم يتنازع الصحابة في شيء من الأسماء والصفات والأفعال
	من أنواع الرأي الباطل الرأي المتضمن تعطيل الأسماء
١٢٦/١	والصفات
١٢٦/١	إنكار عموم قدرة الله على كل شيء
١٢٦/١	إخراج أفعال العباد عن قدرة الله
٥٩ - ٥٨/٣	الرد على الجهمية
١٥١/١	تعريف البدعة عند الشافعي
٢٥٥/١	البدع وأتباع الهوى
٢٧٧/١	أهل البدع وأهل الجهل يظنون أنهم على هدى وعلم

١٤٤/٣	بدعة الإرجاء
٣٦٢/٣	إشارة في الرد على أهل البدع
٢٠٦/٢	كل بدعة أصلها القياس الفاسد
٥/١	من قبل الهداية اهتدى ومن ردها ضل
٢٠٩/٥ ، ٧٤/٣ ، ٢٠٦/٢	رؤية الله تعالى
١٢٦/١	إنكار الرؤية
٧٥/٣	علو الله على خلقه
١٨٢/٥ ، ٢٠٦/٢	الاستواء
١٢٦/١	إنكار الاستواء
٦٢/٥ ، ٢٦/٢	كلام الله تعالى غير مخلوق
٦٨/٣	القرآن كلام الله
١٢٦/١	إنكار كلام الله للعباد وتكليمهم له
٢٠٦/٢	قدرة الله ومشيئته
٧٠/٣	نزول الله تعالى
٣١٩/١	مثل الموحد والمشارك
٣٧٨/١	مناظرة ابن عباس مع الخوارج
١٢٦/١	إنكار مباينة الله للعالم
١٢٦/١	إنكار علو الله على المخلوقات
٦٧/٣ ، ٢٠٦/٢	علو الله تعالى
٢٨٠/١	خلق الله الخلق في ظلمة وألقى عليهم من نوره
٤٥٦/١	الناس إما متبع للرسول ﷺ وإما متبع لهواه
٣٢٢ - ٣٢٠/١	نسب الكافر من المسلم وقربه منه لا ينفعه والعكس
٣١٢/١	الآلهة التي يعبدها المشركون من دون الله لن يخلقوا ذباباً
٣١٠ - ٣٠٧/١	إثبات عذاب القبر ونعيمه
٢٧٢/١	ردّ مخانيث الجهمية والمبتدعة لآيات وأحاديث الصفات
٣١٠/١	نسمة المؤمن طير خضر تعلق بشجر الجنة

علوم القرآن

٢٠٦/٣

الناسخ والمنسوخ

٢٠٥/٥

يجب التقيّد بقراءة السبعة المشهورين اتفاقاً

٢٠٥/٥	بأيّ القراءات تصح الصلاة؟
١٨٠/٥ - ١٨١	ليس لأحد إخراج النص عن ظاهره
٥٥ ، ٦٢/٥	فيمن قال القرآن كلام الله وليس بمخلوق
٥٢/٥	قصة نسخ القبلة
٤٤٤/٥	في تبين آية ﴿هي مواقيت للناس والحج﴾
٤٣/٥	تفسير آية إذا لم يصل إلى عقل السامع قد يؤدي إلى فتنه
٣٨٨/٥	قول الصحابي في التفسير مقدّم على كل قول
٣٣٧/٥	أنواع التفسير
٣٨/٥	في الاحتجاج بتفسير التابعي
٣٧/٥	من الممتنع قول الصحابة الخطأ في كتاب الله وإمساك الباقيين
٣٦٦/٥	التفريق بين التفسير والفتيا المخالفة للنصوص
٣٣/٥	إن وجد للصحابة تفسير يخالف المرفوع
٣٢/٥	الموقوف والمسند في تفسير الصحابة
٣١١/٥	تفسير الصحابي الذي لم يأخذ عن أهل الكتاب
٣٢/٥ ، ٩٨ - ١٠٢ ، ٣٢٢/٥	تفسير النبيّ للقرآن
٣١/٥	أقوال الصحابة في التفسير أصوب من أقوال من بعدهم
٣١/٥	قول البعض بأن تفسير الصحابة بحكم المرفوع
٣١١/٥	إجماع الصحابة على تفسير ما
٣١١/٥	اختلاف الصحابة في التفسير
٣١١/٥	أعمال وأقوال الصحابة تبين النصوص
٣١١/٥	تفسير الصحابي الذي شهد التنزيل والوحي
٣٢/٥	مفهوم أن تفسير الصحابة له حكم المرفوع
٣٠٤/١	من عدة المفسر
١٣٩/٢	النساء سبب في نزول آية قذف المحصنات
٢٧٩/٣	مصحف عائشة
٥٢/٤	حكمة النهي عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو

مصطلح الحديث وعلومه

٢٨٢/٤	لا يفرح إلا بالصحيح الثابت
٢٢١/٥	إنما تقبل الزيادة من الحافظ المتقن

- زيادة الثقة مقبولة ٢٧٤/٥ ت
- زيادة الثقة إذا خالف الثقات غير مقبولة ٣٥٤/٥ ت
- إذا كان الرفع زيادة ثقة فهو معتبر ٤٥٢/٥ ت
- حكم زيادة الثقة ٣٧٥/٢
- إرسال من أرسل لا يعل الموصول إذا كان الواصل ثقة ٤٦٤/٥ ت
- إذا كان الراوي ثقة فرواية الإرسال لا تعل الموصول ٤٤٦/٥ ت، ٤٦٧ ت
- يجوز للحافظ أن يرسل الحديث عند المذاكرة فإذا أراد التحميل أسنده ٤٨٦/٥ ت
- إذا أرسل الثقة تارة ورفع أخرى لا يعد ذلك اضطراباً ٤٨٦/٥ ت
- قاعدة عند ابن القطان: أن الوصل إذا كان زيادة من ثقة فإنها دائماً مقبولة ٤٩١/٥ ت
- وصل الحديث الصحيح أولى من الإرسال لأن فيه زيادة ثقة ١٨١/٢
- لا يعل المرسل بوصل الثقة له لأنها زيادة ثقة من طعن فيه شديداً لا يحسن حديثه ٢٠٣/١ ت
- تصحيح الحاكم لرواة متروكين ١٥٦/٥ ت
- أخرج مسلم لابن إسحاق استشهاداً لا احتجاجاً ٤٤١/٥ ت
- ابن إسحاق حسن الحديث إذا صرح بالسماع ٤٤١/٥ ت
- عن ابن جريج تعل الحديث ٤٦٦/٥ ت
- وكيع مقدم في روايته عن الثوري من الأشجعي ٤٧٢/٥ ت
- الأشجعي أثبت في الثوري من قيصة إبراهيم بن طهمان أخرج له الشيخان ومع ذلك له أوهام ٤٧٧/٥ ت
- زكريا بن أبي زائدة ثقة يدلس كثيراً عن الشعبي ٤٧٨/٥ ت
- ابن جريج كثير الإرسال عن عمرو بن شعيب ٤٨٦/٥ ت
- الحجاج بن أرطاة مشهور بالتدليس ٤٩٤/٥ ت
- عن ابن جريج تعل الحديث ٤٩٦/٥ ت
- يونس بن يزيد من أثبت الناس في الزهري ١٢٠/٤ ت
- الزهري يدرج في الحديث ١٢٠/٤ ت
- بقية بن الوليد يدلس بتدليس التسوية ٥٢٢/٥ ت، ٢٥٤/٤ ت

- ١٨٣/٤ تدليس التسوية
- ٣٠٣/٤ مسلم أخرج لشريك متابعة فقط
- ٤٤٩٨/٤ صفوان بن صالح والوليد بن مسلم يدلسان تدليس تسوية
أبناء يعلى بن أمية ليس لهم في الكتب الستة شيء سوى
صفوان
- ٥٦٦/٣ صفوان بن يعلى أشهر من يروي عن أبيه
- ٥٦٦/٣ زيادات ابن جريج معتبرة
- ٩١٦/٣ ابن جريج متقدم عن غيره في رواية نافع
- ٩١٦/٣ رواية العبادلة عن ابن لهيعة صحيحة
- ٣٠٤/٣ ألحق بعض العلماء جمعاً بالعبادلة في الرواية عن ابن
لهيعة
- ٣٠٥/٣ قد يحسن حديث المختلط إذا روى عنه ثقتان
- ١٤/٥ ابن حبان يذكر المجاهيل في الثقات
- ١٢٢/٥، ٤١٨، ٤٢٥، ٣٤٢/٤
- ٥٠٨/٢، ٤٢٥/٥ تساهل دحيم في التوثيق
- ٤٥٥/٥ العجلي مثل ابن حبان في توثيق المجاهيل
- ٤٥٥/٥ احتمال كون العجلي أكثر تساهلاً من ابن حبان في
التوثيق
- ٤٥٥/٥ التابعون كلهم على التوثيق عند العجلي
- ٢٨٩/٣، ٤٥٥/٥ إبهام الصحابي في السند لا يضر إذا كان صحيحاً
- ٤٨٧/٥، ٤٨٨، ٥٣٤/٥ ابن حبان والعجلي من نفس الباب في التوثيق
- ١١٦/٤ تساهل ابن حبان في سلمة
- ٩١٦/٣ إذا روى ثقة عن مجهول فإنه ترتفع جهالته
- ٩١٦/٣ لا يضر الثقة أن لا يروي عنه إلا واحد
- ١٨٦/٣ ترتفع جهالة المجهول إذا روى عنه ثقتان مشهوران
- ١٨٦/٣ إذا روى عن المجهول من لا يحتج بحديثه لم يكن ذلك
الحديث حجة
- ٣٨١/٣ المجهول لا تقوم به حجة
- ٨٢/٤ في حديث المستور والمجهول في التابعين
- ٣٣١/٣ إذا تفرّد ثقة بحديث فلا يضر تفرّده

- من مذهب ابن القطان أنه لا يلتفت إلى كثرة الرواة في نفي جهالة الحال ١١/٢ ت
- من مذهب ابن القطان أنه لا يوجب جهالة الحال بانفراد راوٍ واحد عن ثقة بعد وجود ما يقتضي تصحيحه ١١/٢ ت
- إن رواية واحداً أو اثنين أو أكثر عن راوٍ لا تعتبر توثيقاً له العبرة بتوثيق راوٍ بتصريح أحد علماء الجرح بالتوثيق ١١/٢ ت
- رواية جماعة من الثقات عن راوٍ يحسن حاله عدم تصحيح الحديث بطرق ضعيفة جداً ٨/٥ ت
- ضعيف الحديث خير من الرأي من وجد حديثاً يخالف مذهبه وعنده آلة الاجتهاد فيه مطلقاً ١١٥/٥ ت
- ١٦٦/٥ ت
- من وجد حديثاً يخالف المذهب وليس عنده آلة الاجتهاد إذا اتصل الحديث وصحَّ إسناده فهو المنتهى ١٦٦/٥ ت
- أصح الأحاديث أولها ١٨١/٥ ت
- إذا صح الحديث وجب العمل به ٢٠٥/٥ ت
- إذا انضمَّ موقوف إلى مرسل علم أن الحديث له أصل النكارة في الحديث أنه يخالف الحديث الصحيح ١٠٦/٤ ت
- الترمذي عنده بعض تساهل في التصحيح أحياناً ١٤١/٣ ت
- تصحيح الترمذي لحديث لا يعني توثيق رواته ٩١/٣ ت
- الترمذي يحكم على الحديث بمجموع الطرق ولا يحكم على السند ١١/٢ ت
- التشيع في بعض الصور ليس قادحاً للراوي ١٦١/٣ ت
- الثقة إذا رمي بالتشيع لا يجب على العالم أن يتقيد بحديث أهل بلد الصحابي قد يخبر بما سمع من النبي دون تصريح وإن سئل صرّح ٢٠٤/٥ ت
- صفات العدالة عند الصحابة أغنت عن البحث في الإسناد ٢١/٥ ت
- الاختلاف والتفرّق في المتأخرين دفع إلى البحث في الأسانيد ٢٢/٥ ت

٩١/٣ ت	من مذهب الألباني أنه حسن رواية المستور من التابعين
٩١/٣ ت	قرر الألباني أن مذهب ابن رجب وابن كثير أنهما يمشيان
٨٢/٤ ت	رواية المستور التابعي
٨/٥ ت	فائدة في حديث المستور والمجهول من التابعين
١٨١/٥ ت	إذا كان يروي الموضوعات لا يجوز الاحتجاج به بحال
١٦٢/١ ت	المنقطع ليس حجة إلا منقطع ابن المسيب
٤٤٠/٥	اختلاف الروايات في الحديث لا يكون سبباً قادحاً فيه
٢٧/٥ ت	إن إمكان اللقاء والسماع يكفي للاتصال
٢٣٧/١ ت	تقوية الحديث الضعيف بتعدد الطرق
٢٣١/١ ت	بعض الطرق الضعيفة يقوي بعضها بعضاً
٤٥٩/٥ ت	الموقوف إذا كان لا مجال فيه للرأي يحكم له بالرفع
٤٥٩/٥ ت	سفيان أحفظ من شعبة
٢٢٩/٥	إذا اختلف سفيان وشعبة قدم سفيان
٢٤٩/٣	تنبيه المصنف على حديث متداول عند عوام زمانه
٥٥٠/٤	البخاري ومنهجه في «صحيحه» في ترتيب الأحاديث
١٢٣/٣ ت، ٨/٢	منهج مالك في «الموطأ»
٢٨٣/٣ ت	الغريب عند الزيلعي
٨٨/٤ ت	من نقداً الذهبي الدقيقة
	نقل ابن حجر في «التهذيب» عن كتابنا

فهرس القواعد الفقهية^(١)

القاعدة الأولى: إن المقاصد والاعتقادات معتبرة في

التصرفات والعبادات كما هي معتبرة في التقربات

٥٠٠ - ٤٩٩/٣

والعبارات

صورها:

أ - المقصود من النية تمييز العبادات من العادات وتمييز

٥٠٠ - ٤٩٩/٣

مراتب العبادات بعضها عن بعض

(١) استفتد في هذا الفهرس من كتاب «القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب «إعلام الموقعين»، لأبي

عبد الرحمن عبد المجيد جمعة الجزائري، نشر دار ابن القيم ودار ابن عفان، الدمام، السعودية.

لفظ آخر: أما العبادات، فتأثير النيات في صحتها
وفسادها أظهر من أن يحتاج إلى ذكره فإن القربات
كلها مبناها على النيات، ولا يكون الفعل عبادة إلا
بالنية والقصد

٥٢١، ٥٢٠/٣

٢٤٦/٢

٤٢٨/٣

٥٢١ - ٥٢٠/٣

٥٣٤، ٤٩٥ - ٤٩٤/٤

٥٣٥

٤٩٥ - ٤٩٤/٤، ٤٤٩/٣

٤٩٥ - ٤٩٤/٤، ٤٩٦/٣

٥٣٥ - ٥٣٤/٤، ٤٤٩/٣

٤٩٥ - ٤٩٤/٤، ٤٩٦/٣

٥٣٥ - ٥٣٤/٤

٤٩٦/٣

١٠٤ - ١٠٣/٤

٥٠٠ - ٤٩٩/٣

٥٢٠/٣

١٢٩/٤، ٥٢٣/٣

٤٨٦/١

١٠٢ - ١٠١/٢

١٠١ - ١٠٠/٢

١٠٦/٢

٤٨٠/١

ب - الثواب لا يكون إلا بالنية

ج - اللفظ الصريح يحتاج إلى نية

د - الكناية مفتقرة إلى نية

هـ - تخصيص العام بالنية وتقييد المطلق

و - التقييد بالغاية المنوية

ز - التقييد بالمشيئة المنوية

ح - التقييد بالشرط بالنية

ط - الاستثناء بالنية

ي - اعتبار النية في الأيمان

ك - اليمين على نية الحالف إن كان مظلوماً، وعلى نية

المستحلف إن كان صالحاً

ل - كل من ابتغى في تكاليف الشريعة غير ما شرعت له

فقد ناقض الشريعة، وكل من ناقضها فعمله في

المناقضة باطل، فمن ابتغى في التكاليف ما لم تشرع

له فعمله باطل

القاعدة الثانية: إن الاعتبار في العقود والأفعال بحقائقها

ومقاصدها دون ظواهر ألفاظها وأفعالها

لفظ آخر: القصد معتبرة في العقود

لفظ آخر: القصد في العقود معتبرة

القاعدة الثالثة: اتباع ألفاظ العبادات والوقوف معها

القاعدة الرابعة: اليقين لا يزول بالشك

القاعدة الخامسة: الأصل بقاء ما كان على ما كان

(استدامة إثبات ما كان ثابتاً أو نفي ما كان منفيّاً)

القاعدة السادسة: الأصل براءة الذمة

القاعدة السابعة: اليقين يمتنع رفعه بغير يقيني

القاعدة الثامنة: كل ما سكت عن إيجابه أو تحريمه فهو

عفو

١٠٧/٢ - ١٠٨

القاعدة التاسعة: الأصل في الأبخاع التحريم

١٥١/٣ ، ١٠٦/٢

القاعدة العاشرة: تقديم الظاهر القوي على الأصل

٣٢٤ - ٣٢١/٤

القاعدة الحادية عشرة: تعارض الأصلين

١٠٣ - ١٠٢/٢

القاعدة الثانية عشر: إذا تعارض ظاهران تساقطا

١٠٣ - ١٠٢/٢

القاعدة الثالثة عشر: المشقة تجلب التيسير

٣٥٩ - ٢١٢ ، ١٩١/٢

٣٦٠ - ٣٩٦

٥١٤ - ٥١٥/٣

القاعدة الرابعة عشر: لا واجب مع عجز

٣٦٢ ، ٣٥٨/٣ ، ٢٧٧/٢

٥١٥/٤

القاعدة الخامسة عشر: لا حرام مع ضرورة

٣٦٢ ، ٣٥٨/٣ ، ٢٢٧/٢

٥١٥/٤

ومن ألفاظها: المحظورات لا تباح إلا في حالة المباح

٣٥٨/٣

في الضرورة

القاعدة السادسة عشر: ما أبيح للضرورة يقدر بقدرها

١٢٥/١

القاعدة السابعة عشر: حاجة الناس تجري مجرى

٤١٥/٢

الضرورة

القاعدة الثامنة عشر: ما حرم سداً للذريعة أبيح للمصلحة

٤٠٨/٢ ، ٧٦/٤

الراجعة

القاعدة التاسعة عشر: الضرر يزال

٣٧٢/٢

القاعدة العشرون: الضرر لا يزال بالضرر

٣٩٠/٢

القاعدة الحادية والعشرون: تحصيل أعلى المصلحين وإن

٢٣١ - ٢٣٠ ، ١٨٢/٤

فانت أدناهما

القاعدة الثانية والعشرون: دفع أعلى المفسدتين وإن وقع

٢٣١ - ٢٣٠/٤ ، ٢٠٣/٢

أدناهما

القاعدة الثالثة والعشرون: درء المفاسد أولى من جلب

٣٣٨ - ٣٣٩ ، ٥/٤

المصالح

القاعدة الرابعة والعشرون: تقديم المصلحة الراجعة على

٣٥٠/٢ ، ١٨٢/٤ ، ٥٣٦

المفسدة المرجوحة

١٦٩ ، ٩٥ / ٢ ، ٢٨٨ ، ٤ /
٥٣٤ ، ٣٩٩

القاعدة الخامسة والعشرون: العادة محكمة

١٦٣ / ١ ، ١٧٣ ، ٢٠٧ / ٢

القاعدة السادسة والعشرون: الأحكام إنما هي للغالب
الكثير والنادر في حكم المعدوم

٤٦٩ / ٣ ، ١٤٧ / ٤ ، ٥ /
١٥٢ - ١٥١

القاعدة السابعة والعشرون: المسمى العرفي يقدم على
المسمى اللغوي

٣٢٠ - ٣١٩ / ٤

القاعدة الثامنة والعشرون: تخصيص العام بالعرف والعادة

٣١٧ - ٣١٨ / ٣

القاعدة التاسعة والعشرون: الإذن العرفي يجري مجرى
الإذن اللفظي

٣١٨ - ٣١٩ ، ١٢٩ / ٤ ، ٣

القاعدة الثلاثون: الشرط العرفي كاللفظي، العادة تجري
مجرى الشرط

٤٨٦ / ١ ، ٤٧٣ / ٣ ، ٤٧٥ -
٤٧٩ / ٥

القاعدة الحادية والثلاثون: ما ليس له حدّ في الشرع ولا
في اللغة فالمرجع فيه إلى العرف

٣٣٧ / ٣ ، ٣٥٣ - ٣٥٤ ،

القاعدة الثانية والثلاثون: تغير الفتوى واختلافها بحسب
تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والعوائد

٣٨٤ - ٣٩٢ ، ٤٢٦ - ٤٢٨ ،
٤٧٣ - ٤٧٦ ، ١١٣ / ٥ -

١١٤

١٠٧ / ٤ ، ٣٠٨ ، ٣٢١ -

القاعدة الثالثة والثلاثون: كل دعوى ينفيها العرف وتكذبها
العادة فإنها مرفوضة غير مسموعة

٣٢٤

٢٠٧ / ١ ، ٢٠٤ / ٤

القاعدة الرابعة والثلاثون: الاجتهاد لا يحرم الاجتهاد

٨٨ / ١ ، ٤٦١ ، ٣٦ / ٣ ، ٤٢ ،

القاعدة الخامسة والثلاثون: لا اجتهاد مع النص

١٣٤ - ١٣٥ ، ١٦٣ - ١٦٥ -

القاعدة السادسة والثلاثون: إذا تعارض حاضِر ومبيح قدّم
الحاضِر احتياطاً

٣٠١ / ٣ - ٣٠٢

٨٨ / ٢ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٩٧

القاعدة السابعة والثلاثون: ليس في الشريعة شيء على
خلاف القياس

٦٨ - ٦٩ ، ١٧٦ / ٣ ، ٤ /

القاعدة الثامنة والثلاثون: التابع أضعف من المتبوع فإذا
ثبت المتبوع الأقوى فالتابع أولى

٣٦٨ - ٣٦٩ ، ٢٠٤

٣٢٦ / ٣ ، ٢١٤ / ٤

القاعدة التاسعة والثلاثون: ثبوت الفرع بدون أصله ممتنع

- القاعدة الأربعون: أحكام التبغ يثبت فيها ما لا يثبت في المتبوعات
١٥٧/٣
- القاعدة الحادية والأربعون: بدل الشيء يقوم مقامه ويسد مسده
١٤٦ - ١٤٤/٤ ، ٥٢٣/٣
- القاعدة الثانية والأربعون: إن الفروع والأبدال لا يصار إليها إلا عند تعذر الأصول
٣٩١/٤
- القاعدة الثالثة والأربعون: اجتهاد الأئمة حسب المصلحة
٤٦١/٥ ، ٣٤٢/٢
- القاعدة الرابعة والأربعون: تولية الأصلح فالأصلح من الموجودين وكل زمان بحسبه
١٩٦/١ - ١٩٩ ، ١٠٢/٥ ، ١٣٩
- القاعدة الخامسة والأربعون: العقوبات تدرأ بالشبهات
٤٢٨ ، ٤٢٧/١
- القاعدة السادسة والأربعون: الخراج بالضمان
٣٨/٣ ، ٢٢٢ ، ٢٢١/٢ ، ٩٢ ، ٤٠٠/٥
- القاعدة السابعة والأربعون: الغرم بالغنم
١٦٨/٢
- القاعدة الثامنة والأربعون: جرح العجماء جبار
٥٠١/٢
- القاعدة التاسعة والأربعون: إتلاف المسبب كإتلاف المباشر في أصل الضمان
٢٨٠/٤ ، ٢٦٠ - ٢٥٦/٢ ، ٢٨٢
- القاعدة الخمسون: الدفع أسهل من الرفع، الرفع أقوى من المانع
٤٧٤/٤ ، ١٥٧/٣
- القاعدة الحادية والخمسون: الاستدامة أقوى من الابتداء
٢٤٦/٤ ، ١٥٧ - ١٥٥/٣
- القاعدة الثانية والخمسون: الجواب كالمعاد في السؤال
٥٢٠ - ٥١٨/٣
- القاعدة الثالثة والخمسون: الكتاب كالخطاب
١١٤ - ١١٣/٤ ، ٣٨١/٢ ، ٢٠٧ - ٢٠٦/٥
- القاعدة الرابعة والخمسون: إذا حرم الله الانتفاع بشيء حرم الاعتياض عن تلك المنفعة
٥٢٣/٣
- القاعدة الخامسة والخمسون: ما أبيح الانتفاع به من وجه دون وجه كالحمر، مثلاً فإنه يجوز بيعها لمنفعة الظهر المباحة لا لمنفعة اللحم المحرمة
٣٩٦/٥ ، ٥٢٣/٣
- القاعدة السادسة والخمسون: لا إنكار في المسائل المختلف فيها مسائل الخلاف لا إنكار فيها
١٣٤ - ١٣١/٤

٩/٢ ، ١٢/٣ - ١٣ ، ٤
 ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٩٦ ، ٥٠١ -
 ٥٠٣ ، ٥١٧ - ٥١٨ ، ٥٢٩ -
 ٥٣٠ ، ١٣٦/٥ - ١٣٨

القاعدة السابعة والخمسون: أحكام التكاليف تتفاوت
 بحسب التمكّن من العلم والقدرة

٣٦٠/٣ - ٣٦١ ، ٣٧٣

القاعدة الثامنة والخمسون: العبادات لا تسقط بالعجز عن
 بعض شروطها ولا عن بعض أركانها
 القاعدة التاسعة والخمسون: من فعل محظوراً ناسياً لم

٢٤٤/٢

يعد عاصياً

٢٤٤/٢

القاعدة الستون: العبادة تبطل بفعل محظور أو ترك مأمور
 القاعدة الحادية والستون: اللغو في الأقوال نظير الخطأ
 والنسيان في الأفعال

٤٣١/٣ - ٤٣٣ ، ٥١٥ -

٥١٧

القاعدة الثانية والستون: الأعظم إذا سقط عن الناس سقط
 ما هو أصغر منه

٤٥٨/٤

القاعدة الثالثة والستون: يتسامح في النفل ما لا يتسامح
 في الفرض

٥٠/٢

٢٥٠/٣ ، ٥٥٣ - ٥٥٥

القاعدة الرابعة والستون: وسيلة المقصود تابعة للمقصود
 القاعدة الخامسة والستون: المقابلة بنقيض القصد،

٣٤٢/٢ ، ٣٤٠/٣ ، ٤

المعاقبة بنقيض القصد

١٩٥ ، ١٩٦ ، ٥١٨ - ٥١٩

١٥٨/١ ، ١٦٧ ، ٣٣١/٢

القاعدة السادسة والستون: الجزاء من جنس العمل

٨٢ - ٨٨ ، ٩٥ ، ٣٣٩

٤٣٤ ، ٤٢٤/٤ ، ٤٢٧ -

٤٢٨ ، ١٠٦/٥

القاعدة السابعة والستون: الحكم يدور مع علته وسببه
 وجوداً وعدمًا

٣٣٣/١ ، ٣٤٠ ، ٩٩/٢

٤٣٧/٣ ، ٥٢٨/٤ - ٥٣٥

القاعدة الثامنة والستون: إذا انتفى الموجب انتفى
 الموجب، لا موجب فلا موجب، إذا زال الموجب
 زال الموجب

١٨٣/٢ ، ٢٢٣/٤ ، ٢٢٥

١٢٨/٢

القاعدة التاسعة والستون: تنزيل الموجود منزلة المعدوم

- القاعدة السبعون: المعدوم منزل منزلة الموجود المعدوم
تبع للموجود
٢٠٧، ٥٩/٢، ٤٢٢/٤ -
٤٢٣
- القاعدة الحادية والسبعون: الأحكام تتبع في العين
الواحدة
٤٧٤/٥
- القاعدة الثانية والسبعون: بناء الضعيف على الضعيف يسوغ
القاعدة الثالثة والسبعون: ما كان من لوازم الشرع فبطلان
ضده من لوازم الشرع
١٢١/٥ - ١٢٢
- القاعدة الرابعة والسبعون: الأصل عدم انتزاع ملك
الإنسان منه إلا برضاه
١٦/٣ - ١٧
- القاعدة الخامسة والسبعون: ما كان مرة بعد مرة فلا يملك
المكلف إيقاعه جملة واحدة
٣٧٧ - ٣٧٦/٢
- القاعدة السادسة والسبعون: الأعيان التي تحدث شيئاً
فشيئاً مع بقاء أصلها حكمها حكم المنافع
٢١٦ - ٢١٥/٢
- القاعدة السابعة والسبعون: ما كان من المعاصي محرم
الجنس فإن الشارع لم يشرع له كفارة
٢٤٦ - ٢٤٣/٢
- القاعدة الثامنة والسبعون: كل ما وجب بيانه فالتعريض فيه
حرام
١٨٠/٤
- القاعدة الثمانون: الأصل في العقود العدل
١٠٧، ١٧٠، ٢١٩ -
٢٢٠
- القاعدة الحادية والثمانون: الأصل في العبادات البطلان
حتى يقوم دليل على الأمر
١٠٧/٢ - ١١٢، ١٦٤
- القاعدة الثانية والثمانون: الأصل في العقود والمعاملات
الصحة حتى يقوم دليل على البطلان أو التحليل
١٠٧/٢، ١٦٥، ١٦٢/٣ -
٥٥٢، ١٦٣
- القاعدة الثالثة والثمانون: المؤمنون عند شروطهم إلا
شرطاً أحلّ حراماً، أو حرم حلالاً
٤٧٦، ٤٩١، ٣٢٧/٤،
٣٩٦، ٣٩٤، ٣٢٩
- القاعدة الرابعة والثمانون: مقاطع الحقوق عند الشروط
القاعدة الخامسة والثمانون: يثبت بالشرط ما لا يثبت
بالشرع
٣٨٠/٤، ٣٩٦
- القاعدة السادسة والثمانون: المستثنى بالشرط أوسع من
المستثنى بالشرع
٢١٠/٢
- ٢١٠/٢

القاعدة السابعة والثمانون: المستثنى بالشرط أقوى من
المستثنى بالعرف

القاعدة الثامنة والثمانون: تعليق العقود بالشروط

٢١٠/٢

٣٣٣/٤ - ٣٣٤، ٣٧٠ -

٣٧٩، ٤٠٩ - ٤١٠، ٤٢٨ -

٤٢٩، ٤٥٣/٥ - ٤٥٧

٩٢/١، ٤٣٧/٢، ٤

٢٢٣، ٤٧٠

القاعدة التاسعة والثمانون: الحكم المعلق بالشرط عدم
عنده، الحكم المعلق على الشرط ينتفي عند
انتفائه، المعلق على الشرط لا يوجد عند عدمه

القاعدة التسعون: وقف العقود: إذا تصرف الرجل في حق الغير
بغير إذنه هل يقع تصرفه مردوداً أو موقوفاً على إجازته

القاعدة الحادية والتسعون: من أدى عن غيره واجباً فإنه
يرجع ببدله

القاعدة الثانية والتسعون: عقود الالتزام لا تؤثر فيها الجهالة
القاعدة الثالثة والتسعون: كل شرط خالف حكم الله
وناقض كتابه فهو باطل كائناً ما كان

القاعدة الرابعة والتسعون: كل شرط لا يخالف حكمه ولا
يناقض كتابه فهو لازم بالشرط

القاعدة الخامسة والتسعون: شروط الواقف كنصوص الشارع

٤٢٩/٢ - ٤٣٢، ٣١٨/٣ -

٣١٩

١٩٣/٢ - ١٩٤، ٢٢٨، ٣

٣١٨ - ٣٢٦

٣٦٨/٤ - ٣٦٩

١١٣/٢، ٣٧٩/٤

٣٧٩/٤

٦٥/٢، ٥٠٠/٣، ٤

٢٥٢، ٥١٨ - ٥١٩، ٨٤/٥

٨٥، ٨٧ - ٩٠

٥٤٢/٣ - ٥٤٣، ٥٤٥ -

٥٥١، ١٢٨/٤، ٢٣٣

١٦٥/١، ١٦٨ - ١٩٧،

٢٤٦، ٣٩٢ - ٣٩٣، ٤٠٢،

٢٥/٢، ٣٤٦ - ٣٤٧، ٣

١٣٥، ١٣٧، ١٥٣ - ١٥٤،

١٦١، ٣٢٣ - ٣٢٤، ٣٤٦

٣٦٥، ٣٤٨ - ٣٥٠، ٤٦٩ -

٤٧٠، ٤٩٢، ٥٤٣، ٥٤٤

١٩٥/٥ - ١٩٦، ٢٠٦،

٥١١، ٥٢٢

القاعدة السادسة والتسعون: أحكام الدنيا على الظواهر والسرائر

تبع لها وأحكام الآخرة على السرائر والظواهر تبعاً لها

القاعدة السابعة والتسعون: الأحكام الظاهرة تابعة للأدلة
الظاهرة من البيّنات والأقارير وشواهد الأحوال

القاعدة الثامنة والتسعون: الأحكام المترتبة على القرائن
تدور معها كيفما دارت وتبطل معها إذا بطلت
القاعدة التاسعة والتسعون: اليمين تشرع من جهة أقوى
المتداعيين

٤٦٩/٣

١٨٧/١ - ١٩٠، ١٣٥/٣ -

٣٨٥/٤، ١٣٧

الأصول والقواعد

- العلم: فضله، وما ورد في ذلك، وإثم حامله بلا عمل
به وأن الرجل لا يسمى فقيهاً حتى يكون عالماً عاملاً
- أشرف العلوم العلم النافع والعمل الصالح
- إشرف العلوم علم التوحيد
- حرمة القول على الله تعالى بلا علم
- ١١/١، ٢٩٢ - ٢٩٦، ٢/٢
٤٢٨
٧/١
٨/١
٧٣/١، ٨٣، ٨٥، ٩٧،
٤٠١، ٤٣٩/٢ - ٤٤٦، ٣/٣
٧٠/٥، ٣٦
١٠٦، ٩٦/١
١٦/١
١١/١
٢٢/١
٢٣/١
٣٦، ٢٦/١
١٣/١
٣١/١
٣٤/١
٣١٧/١، ٤٤٢
١٦/١
١٧/١
١٧/١
١٨/١
١٣/١
٧٢/١
- انتزاع العلم بموت العلماء
- صفات العلماء العاملين
- العلماء هم ورثة الأنبياء
- العلماء هم أصحاب محمد ﷺ
- أعظم الصحابة علماء
- علم عمر
- يكون هناك علماء في كل عصر يحيون بكتاب الله تعالى
- ذهاب العلم بموت العلماء
- إصابة العلم بلسان سؤال وقلب عقول
- قول العالم (الله أعلم) عند السؤال في جواب المسئول
- صلاح الأمة بصلاح العلماء والأمرء
- المفتي موقع عن رب العالمين
- أول المفتين
- فضل الصحابة على غيرهم في العلم
- المضلّون هم الذين يتكلمون بالمتشابه من الكلام
- الوعيد على الإفتاء

- النهي عن الأغلوطات
١٢٨/١، ١٢٩، ١٣١،
١٣٤، ١٣٢
- حاجة الناس للفقهاء أعظم من حاجتهم إلى الطعام
والشراب
١٤/١
- أولوا الأمر هم العلماء
١٤/١
- طاعة العلماء من طاعة الله إذا أمروا بمقتضى العلم
١٦/١
- طاعة الأمراء بالمعروف
٨٩/١ - ٩٠
- قاعدة شمول الشريعة لأحكام المكلفين وكمالها وأنها
محيطة بأحكام الحوادث
٩٠/٢ - ٩٦، ١١٦ - ١٦٥،
٣٠٣، ٣٣٦/٣ - ٣٣٨، ٣٣٨/٤،
١٣٥، ٥١٦/٥
- النهي عن السؤال عما لم يكن
١٢٨/١
- التنازع في بعض المسائل الفقهية من الفقهاء لا يخرج
عن الإيمان
٩١/١ - ٩٢
- مباحث الفتوى والرأي والتقليد: أدواتها، شروطها،
أحكامها المتعلقة بها وبالمفتي والمستفتي، ومباحث
الرأي والتقليد
١٣/١ - ١٦٥، ٤٣٩/٢،
٣٦/٣، ٥٥٥ - ٥٥٧/٤،
١٩/٥ - ٢٠٩ - ٦٠٥
- كراهية الفتوى بالتقليد
٨٦/١
- كراهية التسرع في الفتوى
٦٢/١
- المقلد ليس من أهل العلم إجماعاً
١١/١
- تغير الفتوى بتغير الزمان
٣٣٧/٣ - ٥٠٠
- صفات المفتي
٨٧/١ - ٨٨
- طبقات فقهاء الإسلام
١٤/١ - ٥٠
- كتب الإمام أحمد رحمه الله تعالى
٥١ - ٥٠/١
- قرب فتاوى الإمام أحمد من فتاوى الصحابة رضي الله عنهم
٤٩/١
- أصول المذهب الحنبلي وبيانها
٥٠/١ - ٦٢
- التعصب المذهبي، تاريخه وحكمه
١١/١، ١٤٣ - ١٤٤
- التقليد وأقسامه
٤٤٧/٢ - ٤٥٠
- الفرق بين التقليد والاتباع
٤٥٠/٢

- التكليف وأقسامه ٤٥٠/٢
- تسمية الأوامر تكليفاً ٤٥٠/٢
- أحكام التكليف تتفاوت بحسب التمكّن من العلم والقدرة ١٣٨/٥
- مباحث العلة ٥٢-٤٩/٥
- لفظ ينبغي ولفظ لا ينبغي في كلام الله ورسوله وفي اصطلاح الأئمة ٤٩١/٣ ، ٨٢/١
- معنى التقديم بين يدي الله ورسوله ٩٤/١
- المكروه في اصطلاح الأئمة ٨٢-٧٥/١
- السنة النبوية:
- السنة مع القرآن على ثلاثة أوجه ٢٦٦-٢٤٦ ، ١٣٣-٨٤/٣
- أنواع نقل السنن ٢٦٥-٢٤٨/٣
- لم يأت حديث صحيح يخالف قياساً صحيحاً ٢٣٧/٢
- مبحث حدود الأسماء في كلام الله ورسوله ٤٨٥ ، ٣٨٩-٣٨٨/١
- ٤٨٦ ، ١٦٣/٢ ، ٤٢٣ ، ٤٨٦/٣
- ٥٣٢
- تبديل الأسماء لا يوجب تبديل الأحكام والحقائق ٥٣٢ ، ٥٣١ ، ٥٣٠/٣
- لا إنكار في مسائل الخلاف ٢٤٣-٢٤١/٤
- الحق في واحد من الأقوال ٥٢٥/٢
- تخصيص القرآن بالسنة ١٠٨-١٠٧/٣
- من صيغ العموم، ومتى يعم الخطاب المذكّر والمؤنث ١٧٥/١
- الكلام على عمل أهل المدينة النبوية ٢٧٣-٢٣٩/٣
- مباحث الاستثناء ٣١٣/٤-٣١٤ ، ٣٥١ ، ٣/٤
- ٤٦٢-٤٩٦ ، ٤٩١
- مبحث التعليل والأسباب: تعليل الأحكام، أدوات التعليل والشروط، والعلل الشرعية، مباحث الأسباب ٦٤/٣ ، ٣٤٤-٣٣٠/١
- مباحث الشروط ٥٣٥/٤ ، ٢١١/٤
- ١٠٧/٢ ، ١٦٢/٣ ، ٥٥١ ، ٢٢٢ ، ٢١١/٤
- ٣١١ ، ٣٧٠ ، ٣٨٠ ، ٤٠٢ ، ٤٢٩

- ٥٣٥/٤ - قاعدة التعليل يجري مجرى الشرط
- ١٢٩/٤ ، ٣١٨/٣ - قاعدة: الشرط العرفي واللفظي
- ١٢٩/٤ ، ٥٥٢ - ٥٥١/٣ - الشرط المتقدم والمقارن
- ١٢٧/٤ - النية لا تغير موجب السبب
- ١٢٧/٤ - النية تعمل في اللفظ المحتمل للمنوي وغيره مثل الكنايات
- ١٣٠ ، ١٢٨/٤ - أثر النية
- ٥٣٤/٤ - النية تؤثر في اليمين تخصيصاً وتعميماً وإطلاقاً وتقييداً
- ٢١٥/٤ - المشروط متوقف على شرطه
- ٤٠/٥ - ٥٤٨/٤ - الصحابة رضي الله عنهم: حجة قولهم، أنواع فتاويهم، فضل قول الصحابي إذا خالف القياس
- ٤٠٨ - ٣٩٤/٣ - مخالفة الراوي لما روى، وأن العبرة بروايته لا برأيه
- ١٣٤ ، ٩٥/٣ ، ٤٨٤/١ - النسخ
- ١٦٣/٥ ، ٣٩٤
- ١١/١ ، ٥٤ ، ١٦٤/٢ - الإجماع
- ٥٥٩ ، ٥٥٨/٢ - ٥٥٩ /٣
- ٣٨٦
- ١٤٨ ، ١٣٦ - ١٣٥/٢ - الجمع: أقله، وأحواله
- ٢٤٨ ، ١١٧ ، ٦٠ - ٥٩/١ - مباحث القياس:
- ١٣٢/٣ ، ٤٢٥ - ٢٤٥/٢
- ٢٥١/١ - الصحيح أن يسمى القياس الشرعي باسم الميزان
- ٥٩/١ - القياس لا يصار إليه إلا عند الضرورة
- ٢٣٧/٢ - ما من نص صحيح إلا وهو موافق للعقل
- ٢٣٧ - ١٦٥/٢ - ليس في الشريعة شيء على خلاف القياس
- ٦/٢ - أقسام القياس من حيث شبهه بالمقيس عليه
- ٥/٢ ، ٢٥١/١ - الأقيسة المستعملة في الاستدلال ثلاثة أنواع
- ٢٥٦ - ٢٥٢/١ - أمثلة على قياس العلة
- ٥/٢ - تعريف قياس العلة
- ٢٥٦/١ - أركان القياس
- ٢٦٨ - ٢٥٧/١ - قياس الدلالة وأمثله

- ٥/٢ تعريف قياس الدلالة
- ٢٧٠ - ٢٦٨/١ - قياس الشبه وأمثله
- ٥/٢ - تعريفه
- ٤٧٩ - ٢٦٨/١ - ٢٧٠، ذم قياس الشبه وأنه قياس المبطلين
- ٢٨٣/١ - القياس نوعان: قياس طرد وقياس عكس
- ٣٤١/١ - قياس العكس: وهو إثبات نقيض حكم الأصل في الفرغ لثبوت ضد علته فيه
- ٦/٢ - محل القياس
- ٣٤٢/١ - الناس في القياس طرفان ووسط
- ٤٨٠/١ - القياس لا بدّ فيه من علّة مستنبطة من حكم الأصل
- ٣٤٣/١ - العلّة قد تغني عن ذكر الأصل في القياس
- ٣٥٧/١ - ٣٥٩ - ٣٦٩ - قياس الصحابة
- ٣٧٣
- ٣٨٥/١ - الخاص قد ينقل إلى العموم بالإرادة والعام قد ينقل إلى الخصوص بالإرادة
- ٣٨٧/١ - مراد المتكلم يعرف تارة من عموم لفظه وتارة من عموم علّته
- ٣٩٢/١ - أصحاب الرأي والقياس حملوا معاني النصوص فوق ما حملها الشارع، وأصحاب الألفاظ والظواهر قصرُوا بمعانيها عن مراده
- ٣٩٥/١ - النهي يدخل فيه عموم اللفظ والمعنى والعلّة
- ٤٨٢/١ - تشابه الفرع والأصل يقتضي أن لا يثبت الفرع إلا بما يثبت به الأصل
- ٤٨٤/١ - النص يدلّ على ثبوت الحكم نطقاً وتعديته إلى ما في معناه بالعلّة
- ٤٨٤/١ - نسخ الحكم في الأصل يزيل الحكم في الفرع
- ٤٨٤/١ - نسخ بعض ما يتناوله النص لا يوجب نسخ جميع ما يتناوله
- ٤٨٤/١ - العام إذا خصّ بعض أفراده لم يوجب ذلك تخصيص غيره

- ٧/٢ - خبر الواحد عند القياسين إذا خالف الأصول لم يقبل
- إذا انعقد سبب الوجوب لم يكن للمكلف إلى إسقاطه
- ٣١/٢ سبيل
- ٢١٠/٢ - المستثنى بالشرط أقوى من المستثنى بالعرف
- المطلق من كلام الأدميين محمول على ما فسر به
- ١٤٧/٤ - المطلق من كلام الشارع خصوصاً في الإيمان
- المانع من اقتضاء السبب لمسيبه إنما هو وصف ثابت
- ٢١٥/٤ يعارض سببته فيوقفها عن اقتضاءها
- ٨٩/٥ - العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
- الاجتهاد
- ٣٥٩-٣٤٤، ١٥٧/١
- ٣٨٣، ٣٢/٣، ٣٦-٣٣٣، ١٦٠/٥
- ١٦٠/٥ - يتغير الحكم بتغير الاجتهاد
- الأصل بقاء ما كان على ما كان
- ٣١٨، ٣١٧-٣١٦/٣ - مباحث العرف
- ٤٧٢، ٤٧١، ٤٧٣-٤٢٨
- ١٥١/٥، ٣٢٢، ١٤٧/٤
- ١٥٣
- ٤٦٩/٣ - المسمى العرفي مقدم على المسمى اللغوي
- لا اجتهاد مع النص
- ٥٨-٣٦/٣، ١٢٨/١
- ١٨٠-١٦٨
- ١٨٠/١ - تقديم خبر الواحد على الاستصحاب
- الأحكام المذكورة بصيغة المذكر إذا أطلقت ولم تقترن
بالمؤنث فإنها تتناول الرجال والنساء
- ١٧٥/١ - لا واجب مع عجز ولا حرام مع ضرورة
- إذا زال الموجب زال الموجب
- ٣٦٢، ٣٥٨/٣، ٢٢٧/٢
- ٢٢٣/٤، ١٨٣/٢
- ١٤٧/٤ - التخفيف عند المشقة
- ٧٦/٤، ٤٠٨/٢ - ما حرم لسد الذرائع فإنه يباح عند الحاجة والمصلحة
الراجعة
- ٢٣١-٢٣٠/٤، ٢٠٣/٢ - دفع أعلى الضررين باحتمال أدناهما

- ✓ - سد الذرائع
 ١٢٩ / ٣ ، ٥٥١ / ٤ ، ٦٦ / ٤ ، ١٢٩ / ٣
- ✓ - لا اعتبار في الذرائع ولا يراعى سدها
 ٥٥٢ / ٣
- ما تولد من مضمون فيه لم يضمن لنظائره
 ٢٧٣ / ٢ ، ٢٦١ / ٢
- الجمع بين المختلفات في الحكم متى اتفق موجه
 ٤٢٥ / ٢
- تغيير الفتوى بتغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات
 والعوائد
 ٤٩٩ - ٣٣٧ / ٣
- ما كان من لوازم الشرع فبطلان ضده من لوازم الشرع
 ١٦ / ٣
- أقوال الصحابة المنتشرة لا تترك إلا بمثلها
 ٢٤١ / ٤
- يثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً
 ١٥٧ / ٣
- الفرق بين فعل المحذور نسياناً وبين ترك المأمور نسياناً
 ٢٤٧ - ٢٤٤ / ٢
- إذا انتفى اللازم انتفى الملزوم
 ٢٢٥ / ٤
- الشريعة العامة لا تبنى على الصور النادرة
 ٢٣٠ / ٤
- لازم المذهب ليس بمذهب
 ٢٤٠ / ٤
- قاعدة ذكرها بألفاظ:
- في أن العبرة بإرادة المتكلم لا بلفظه
 ٣٨٤ / ١ - ٤٠٠ ، ٣٢ / ٢
- لا تأثير للصورة المجردة مع قيام الحقيقة
 ٤٣١ / ٣ ، ٤٤٧ - ٤٦٣ ،
- العبرة بالقصد لا باللفظ
 ٤٩٩ ، ٥٥٢ ، ٦٥ / ٤ ، ٧٤ ،
- العبرة بالمعاني لا بالألفاظ والمباني
 ١٢٨ ، ١٠٢
- القاعدة في تقديم الأصلح من الموجودين ، وكل زمان
 بحسبه
 ١٩٦ - ١٩٩ ، ١٠٢ / ٥ ، ١٣٩
- من فعل محظوراً ناسياً فلا إثم عليه ، وحكم من فعله
 مخطئاً أو جاهلاً
 ٢٤٤ / ٢
- كل ما وجب بيانه فالتعريض فيه حرام
 ١٨٠ / ٤
- لا عمل إلا بنية
 ٤٣٠ / ٢ ، ٥٢٢ / ٣ - ٥٢٣ ،
- المقاصد والاعتقادات معتبرة في التصرفات والعبارات
 كما هي معتبرة في التقربات والعبادات
 ٧٤ - ٨٧ ، ١٠٦ / ٤ ، ٤٩٩ / ٣ - ٥٣٣ - ٥٣٥ ، ٤٣١ / ٣ - ٥٥٣

- ٥٤٤ ، ٥٠٤ / ٣ - المقاصد تغير أحكام التصرفات من العقود وغيرها
- ٥٤٥ ، ٥٤٣ - ٥٤٢ / ٣ - أحكام الدنيا تجري على الأسباب الظاهرة
- ٥٥١ ، ١٢٨ / ٤ ، ٢٣٣ - ما كان مرة بعد مرة فلا يملك المكلف إيقاع مراته كلها
- ٣٨٣ / ٣ - حملة واحدة
- ١٢١ - ١١٩ / ٥ - بناء الضعيف على الضعيف لا يسوغ
- ٥٥٧ / ٤ - الاتباع لا يستلزم الاجتهاد
- ١٩٥ - ١٩٦ ، ٢٢٨ - ٢٢٨ / ٤ - المقابلة بنقيض القصد
- ٥٢٤ ، ٥١٩ ، ٢٣٠ - أحكام التبعية يثبت فيها ما لا يثبت في المتبوعات
- ١٥٧ / ٣ - الدفع أسهل من الرفع
- ١٥٧ / ٣ - فرق بين أحكام الابتداء وأحكام الدوام، فلا تؤخذ أحكام الدوام من أحكام الابتداء، ولا أحكام الابتداء من أحكام الدوام في عامة مسائل الشريعة
- ١٥٥ - ١٥٧ ، ٢٤٦ / ٤ ، ١٥٧ / ٣ - المستدام تابع لأصله الثابت
- ١٥٧ / ٣ - لا مانع من اشتراك المختلفات في حكم واحد باعتبار اشتراكها في سبب ذلك الحكم
- ٤٢١ / ٢ - قاعدة شرعية: أنها لا تحرم شيئاً إلا وتعوضهم بما هو خير لهم وأنفع، أو: ما حرم الله شيئاً إلا أحل ما هو خير منه
- ٤١٥ - ٤١٦ / ٢ - قاعدة الكفارات: أن ما كان من المعاصي محرّم الجنس كالظلم والفواحش فإن الشارع لم يشرع له كفارة، وإنما شرعها فيما كان مباحاً في الأصل وحرم لعارض
- ٢٤٦ - ٢٤٣ / ٢ - الأمر بالحقيقة المطلقة ليس أمراً بشيء من صورها
- ١٦٤ / ٤ - من فعل ما وجب عليه أو ندب إليه لم يلزمه ضمان ما تولد منه
- ٢٦١ / ٢ - القيود لا تنافي الأمر ولا تستلزمه
- ١٦٥ / ٤ - الكناية مع دلالة الحال كالصريح
- ١٩٩ / ٢ - مجامع ضرورة الاستدلال
- ٢٤٨ / ١ -

- ٢٤٩/١ - الاستدلال بالمعنى على المعنى وأنواعه
- ٢٤٩/١ - الاستدلال بالمعنى على العام
- ٤٢٦ - ٢٧٣/٢ ، ٢٥٠/١ - قاعدة الشريعة: التسوية بين المتماثلين وعدم الجمع بين المختلفين وأن حكم الشيء حكم مثله
- ٥٣٧ - عوارض الأهلية
- ٤٦٧ - ٤٢٩/٣ ، ٤٣٠/٤ - أحكام النسيان والذهول
- ٤٢٨/٣ ، ٥٣٧ - ٥٣٦/٤ - أحكام الإكراه
- ٤٣٣ - ٤٣٤ ، ٤٥١ - ٤٥٥ ، ٤٩٩ - ٥١٦/٥ ، ٩٢/٥
- ٢٢٣/١ ، ٢٧٨/٢ - ٢٨٠ - يعتبر الحكم بالمظنة وهي التي تنضبط بخلاف الحكمة، فإنها لانتشارها وعدم انضباطها لا يمكن التعليل بها
- ٤٤٢/٣ - العلة متى تخصصت بدون فوات شرط أو وجود مانع دل ذلك على فسادها
- ٣٩٩/٢ - ٤٠٢ - العلة إذا انتقضت من غير فرق مؤثر دل على بطلانها
- ٥٢٩/٤ - إذا علق الشارع حكماً بسبب أو علة زال ذلك الحكم بزوالها
- ٤٤٩/٣ - التقييد بالغاية المنوية كالتقييد بالمشيئة المنوية
- ٢٢٤ - ٢٢١ ، ٢١٨/٤ - مبحث تقديم الحكم على سببه وشرطه
- ١٠٧/٢ - ١١٢ ، ١٦٤ - قاعدة العبادات: هو أن الأصل فيها البطلان حتى يقوم دليل على الأمر بخلاف العقود
- ٢٢٧/٢ - قاعدة العبادات: هي أن ما أوجبه الله تعالى ورسوله أو جعله شرطاً للعبادة أو ركناً فيها أو أوقف صحتها عليه فهو مقيد بحال القدرة لأنها الحال التي يؤمر فيها، وأما في حال العجز فغير مقدر ولا مأمور، فلا تتوقف صحة العبادة عليه.
- ٣٦٢ ، ٣٥٨/٣ ، ٢٢٧/٢ - وقال: ومن قواعد الشرع الكلية أنه: لا واجب مع عجز ولا حرام مع ضرورة

- قاعدة العبادات: سدّ ما يفضي إلى أن يزداد في الغرض
ما ليس منه
٢٤ - ٢٢ / ٤
- قاعدة العبادات: أن الناسي والمخطئ والجاهل كل
منهم معذور في مباشرة المحذور شرعاً
٤٢٣
- قاعدة العبادات: هي أن العبادة إنما تبطل بفعل محظور
أو فعل مأمور
٢٤٤ / ٢
- القصور في العبادات
٥٢١ / ٣
- العبادات لا تسقط بالعجز عن بعض شرائطها ولا عن
بعض أركانها
٣٧٣ ، ٣٦٠ ، ٣٥٨ / ٣
- دلالة العام قطعية كالخاص، وإذا تعارضاً قدّم الأحوط
- إنما تبطل العبادة بفعل محظور أو ترك مأمور
١٦٦ / ٣
٢٤٤ / ٢
- إذا تعارض حاطر ومبيح يقدم الحاضر
٣٠٢ ، ١٥٢ / ٣
- المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض في الشفقة
والنصيحة والحفظ والأمر والنهي، ومن أمثلته
التصرف في حق الغير
٣١٣ / ٣ ، ٢٢٨ / ٢ ، ٢٥٠ ، ٣٢٦ ، ٥٢٢ ، ٥٢٢ / ٤
٣٤٨
- لله على كل أحد عبودية بحسب مرتبته
٤٢٨ - ٤٢٧ / ٢
- ليس للعقود ألفاظ محدودة... وأنها تنعقد بكل لفظ
يدلّ عليها ويعرفه المتعاقدان
٥٣٣ / ٣ ، ٢٠٠ - ١٩٨ / ٢
- القصور في العقود معتبرة
١٢٩ / ٤ ، ٥٥٢ ، ٥٢٠ / ٣
- العقد اللازم إذا اتفق المتعاقدان على فسخه ورفع له
يمنع من ذلك، إلا أن يكون العقد حقاً لله تعالى
٥٣٧ / ٤
- من غير مال غيره بحيث فوت مقصوده عليه فله أن
يضمّنه بمثله
٢٣١ / ٢
- ما لا يباع إلا على وجه واحد لا ينهى الشارع عن بيعه
- كل قبض جوّز التصرف ينقل الضمان، وما لا فلا (نقد
هذه القاعدة)
٢١٢ - ٢١١ / ٢
- جميع المتلفات تضمن بالجنس بحسب الإمكان مع
مراعاة القيمة
٢١٢ / ٢
- الأصل في العقود العدل
٢٣١ / ٢ ، ٨٠ ، ٦٨ / ٢ ، ٣٥١ ، ٢٦٧
١٠٧ / ٢ ، ١٧٠ ، ٢١٩ -
٢٢٠

- في أن الأصل في العقود والشروط الصحة إلا ما أبطله
الشارع أو نهى عنه
- ومنع الجوائح
- الخراج بالضمان
- مبحث وقف العقود عند الحاجة
- صيغ العقود إخبارات
- الجناية إذا حصلت بفعل مضمون ومهدر سقط ما يقابل
المهدر، واعتبر ما يقابل المضمون
- الطرق التي يحكم بها الحاكم أوسع من الطرق
التي أرشد الله صاحب الحق إلى أن يحفظ حقّه
بها
- مواضع الحاجات يقبل فيها من الشهادات ما لا يقبل
في غيرها من حيث الجملة
- تشرع اليمين بجانب أقوى المتداعين
- في أن مدارد الشهادة على التهمة
- لم يأت في الشريعة إقامة الحدود على تائب
- البيئنة في لسان الشارع اسم لكل ما يبيّن الحق
- عند القياسيين: البيئنة لا يعمل بها إلا مع الإنكار
- جانب التحمّل غير جانب الثبوت
- كلما كان العهد بالرسول أقرب كان الصواب أغلب
- قاعدة: في أن أصل كل شر يعود إلى إحداث البدع
وإلى اتباع الهوى
- العام إذا خص صار مجملاً
- اجتناب المجمل
- التعزير الفعلي كالتعزير القولي
- تعديّة الحكم بعموم العلة
- ١٠٧/٢ ، ١٦٥ ، ١٦٢/٣ -
١٦٣ ، ٥٥٢
١٨٣/٣ ، ١٨٤ ، ٦٠/٤ ،
١٦١/٥
٢٢١/٢ ، ٢٢٢ ، ٣٨/٣ ،
٩٢ ، ٤٠٠/٥
٢٥٤/٢
٣٦٠/٤ ، ٥٣٣/٣
٢٥٦/٢
١٧٢/١ - ١٧٩
١٨٠/١
١٨٧/١ - ١٩٠
٢٠٧/١ - ٢٠٨ ، ٢٤٤
٣٤٦/٣ ، ٥٤٨
١٨٠/١ ، ٣٩٠ ، ١٣٦/٣ ،
٣٤٧
٢٦/٢
١٩٣/١٠ - ١٩٤
٥٤٣/٤
٢٥٥/١ ، ٢٠٦/٢
١٢٦/٤
٦٠/١
١٢٩/٤
٢٤٩/١ - ٢٥٠

- قاعدة الفرائض: أن الذكر والأنثى إذا اجتمعا وكانا في درجة واحدة، فإما أن يأخذ الذكر ضعف ما تأخذه الأنثى كالأولاد وبين الأب، وإما أن تساويه كولد الأم

١٣٦/٢ ، ٣٧٣/١

- قاعدة الفرائض: إسقاط البعيد بالقرب وتقديم الأقرب على الأبعد

١٤١/٢

٣٩/٢

- زوال الحكم مع بقاء سببه ممتنع
- يلزم من زوال العلة زوال معلولها، ومن زوال السبب زوال حكمه

١٠٤/٢

١٠٧ - ٩٩/٢

- الاستصحاب وأقسامه
- الحكم المعلق بالشرط عدم عند عدمه

٤٣٦/٢

١٤٥/٢

- الحكم في المسكوت ليس مماثلاً للحكم في المنطوق
- الحكم إذا ثبت لعدة فانتفت في بعض الصور أو جميعها جاز أن يخلفها علة أخرى

١٤٥/٢

- قاعدة الفرائض: أن جنس أهل الفروض فيها مقدمون على جنس العصبية

١٤٦/٢

- قاعدة الفرائض: أنه إذا كان قرابة المدلي من الوساطة من جنس قرابة الوساطة كان أقوى مما إذا اختلف جنس القرابتين

١٥٥/٢

- قاعدة الفرائض: كل بني أب أدنى وإن بعدوا عن الميت يقدمون في التعصيب على بني الأب الأعلى وإن كانوا أقرب للميت

١٥٥/٢

١٨٨/٣

قضايا الأعيان